



رئيس الفريق: الهادة 30 من قانون المالية ليست قدرا وسنعدلها بها ينسجر مع الدستور

قال عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إن مشروع قانون مالية 2016 هو مجرد مشروع، وأن البرلمان وحده من له الحق في إقراره وفق مقتضيات دستورية، مؤكدا على رفض الفريق ما سماه تكبيل البرلمان بهواد وإجراءات غير دستورية.

وأوضح بووانو في كلمة افتتح بها اجتمع الفريق صباح الثلاثاء 27 أكتوبر 2015، أن الهادة 30 من مشروع قانون المالية لسنة 2016، هادة غير دستورية، مشددا على أن الفريق إلى جانب فرق الأغلبية سيعمل على تعديلها بما ينسجر مع الدستور، شأنها شأن قانون المالية برهته حتى يخرج في حلة جيدة.

وأضاف رئيس الفريق، أن هذه الهادة التي أُثير حولها لغط كثير، ليست قدرا أو لا سبيل لتعديلها، وإنما سيتم التعامل معها كباقي الهواد، وأن مصلحة الوطن وحدها من ستكون

محددًا في تعديليها.

وأشار رئيس الفريق أن صندوق التهيئة القروية أصلاً، سبق أن أُحدث لتسييره لجنة منذ إحدائه سنة 1994، لكن هذه اللجنة لم تتعقد منذ ذلك التاريخ حسب رئيس الفريق، مجدداً التأكيد على أن تعامل الفريق مع الهادة 30 لا علاقة له بانتخابات 2016، وإنما له علاقة بتنزيل مقتضيات دستورية.